www.daralthaqafa.com

التحكيم التجاري الوطني والدولي

الكتاب الأول

التحكيم التجاري الوطني

ماهية التحكيم - اتفاق التحكيم
هيئة التحكيم - إجراءات التحكيم
حكم التحكيم وتنفيذه

الأستاذ الدكتور
جمال الدين عبد الله مكناس
أستاذ القانون التجاري والتحكيم التجاري
كلية الحقوق - جامعة مؤتة

المحامي الدكتور
"عبد الله يحيى" مكناس
دكتوراه في القانون الخاص

الأستاذ
حكمت عبد الحميد العضايلة
مدرس في قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة مؤتة

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

التحكيم التجاري الوطني والدولي

الكتاب الأول

التحكيم التجاري الوطني

ماهية التحكيم - اتفاق التحكيم
هيئة التحكيم - إجراءات التحكيم
حكم التحكيم وتنفيذه

www.daralthaqafa.com

347, 56509

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/10/5565)

المؤلف: جمال الدين عبد الله مكناس وآخرون

الكتاب: التحكيم التجاري الوطني والدولي: التحكيم التجاري الوطني

الواصفات: التحكيم التجاري - تسوية النزاعات - إجراءات المحاكم - القانون التجاري الأردن - القانون المقارن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-306-2

الطبعة الأولى 2025م - 1446هـ

جميع الحقوق محفوظة Copyright © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د

هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261

الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

التحكيم التجاري الوطني والدولي

الكتاب الأول

التحكيم التجاري الوطني

ماهية التحكيم - اتفاق التحكيم
هيئة التحكيم - إجراءات التحكيم
حكم التحكيم وتنفيذه

الأستاذ الدكتور
جمال الدين عبد الله مكناس
أستاذ القانون التجاري والتحكيم التجاري
كلية الحقوق - جامعة مؤتة

المحامي الدكتور
"عبد الله يحيى" مكناس
دكتوراه في القانون الخاص

الأستاذ
حكمت عبد الحميد العضايلة
مدرس في قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة مؤتة

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1446هـ-2025 م

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الفهرس

استهلال 11
تمهيد 13

الفصل التمهيدي

ماهية التحكيم

المبحث الأول: مفهوم التحكيم 20
المطلب الأول: تعريف التحكيم 20
الفرع الأول: تعريف التحكيم في اللغة 20
الفرع الثاني: تعريف التحكيم اصطلاحاً 21
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتحكيم 23
المبحث الثاني: أسباب اللجوء إلى التحكيم ومزايا التحكيم وعيوبه 25
المطلب الأول: أسباب اللجوء لتحكيم ومزاياه 25
المطلب الثاني: عيوب التحكيم 28
المبحث الثالث: أنواع التحكيم وتمييزه عما يشابهه من تصرفات 31
المطلب الأول: أنواع التحكيم 31
الفرع الأول: من حيث طبيعة التحكيم 31
الفرع الثاني: من حيث وجود منظمة تديره 33
الفرع الثالث: من حيث تقيد المحكم بالقواعد القانونية 33
المطلب الثاني: تمييز التحكيم عن غيره من التصرفات القانونية المشابهة له. 34
الفرع الأول: التحكيم والقضاء 34
الفرع الثاني: تمييز التحكيم عن الصلح 35
الفرع الثالث: تمييز التحكيم عن الخبرة 35
الفرع الرابع: تمييز التحكيم عن الوكالة 36
الفرع الخامس: تمييز التحكيم عن الوساطة والتوفيق 37

www.daralthaqafa.com

الفصل الأول

اتفاق التحكيم

المبحث الأول: مفهوم اتفاق التحكيم 42
المطلب الأول: تعريف اتفاق التحكيم 42
الفرع الأول: تعريف اتفاق التحكيم في التشريعات الوطنيـة والاتفاقيـات الدولية 42
الفرع الثاني: التعريف الفقهي لاتفاق التحكيم 43
المطلب الثاني: صور اتفاق التحكيم..... 45
الفرع الأول: شرط التحكيم..... 45
الفرع الثاني: مشارطة التحكيم 46
المبحث الثاني: أركان اتفاق التحكيم 49
المطلب الأول: الأركان الموضوعية لاتفاق التحكيم 49
الفرع الأول: التراضي 49
الفرع الثاني: محل التحكيم 58
الفرع الثالث: سبب التحكيم 67
المطلب الثاني: الأركان الشكلية لاتفاق التحكيم 68
الفرع الأول: الكتابة التقليدية..... 68
الفرع الثاني: الوسائل البديلة للكتابة 69
المبحث الثالث: نطاق اتفاق التحكيم واستقلال شرط التحكيم..... 71
المطلب الأول: تحديد نطاق اتفاق التحكيم وامتداده..... 71
الفرع الأول: تحديد نطاق اتفاق التحكيم من حيث الموضوع وامتداده..... 72
الفرع الثاني: نطاق اتفاق التحكيم من حيث الأشخاص وامتداده 77
المطلب الثاني: مبدأ استقلال شرط التحكيم 90
الفرع الأول: ماهية مبدأ استقلال اتفاق التحكيم 91
الفرع الثاني: النتائج المترتبة على مبدأ استقلال اتفاق التحكيم..... 95

www.daralthaqafa.com

الفصل الثاني

هيئة التحكيم

المبحث الأول: تكوين هيئة التحكيم 100
المطلب الأول: طرق تعيين هيئة التحكيم 100
الفرع الأول: الطريقة الرضائية لتعيين المحكمين 100
الفرع الثاني: الطريقة القضائية لتعيين المحكمين 102
المطلب الثاني: شروط صلاحية المحكم 105
الفرع الأول: الشروط القانونية للمحكم 105
الفرع الثاني: الشروط الاتفاقية 109
المطلب الثالث: المركز القانوني للمحكم 110
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لعلاقة الطرفين بالمحكم 110
الفرع الثاني: الالتزام بقبول المهمة وبالإفصاح 112
الفرع الثالث: المسؤولية المدنية للمحكم 116
المبحث الثاني: العوارض الخاصة بهيئة التحكيم 118
المطلب الأول: تنحي المحكم 118
المطلب الثاني: عزل المحكم 119
الفرع الأول: العزل الاتفاقي 119
الفرع الثاني: العزل القضائي 120
المطلب الثالث: رد المحكم أو وفاة المحكم أو عجزه 121
الفرع الأول: رد المحكم 121
الفرع الثاني: وفاة المحكم أو عجزه 127

الفصل الثالث

إجراءات التحكيم

المبحث الأول: إجراءات الخصومة التحكيمية والضمانات الأساسية التي تحكمها ... 132
المطلب الأول: إجراءات التحكيم الأولية لانعقاد الخصومة 132
الفرع الأول: سلطة تنظيم الإجراءات 132

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: أحكام خاصة بأعمال التحكيم الإجرائي..... 136
الفرع الثالث: التسلسل الإجرائي لخصومة التحكيم..... 139
المطلب الثاني: الضمانات الأساسية التي تحكم إجراءات الخصومة التحكيمية . 146
الفرع الأول: مبدأ الطلب..... 147
الفرع الثاني: مبدا المساواة..... 148
الفرع الثالث: احترام الحق في الدفاع 148
الفرع الرابع: مبدأ المواجهة والمجابهة بالدليل..... 149
الفرع الخامس: عدم جواز قضاء المحكم بعلمه الشخصي 150
المبحث الثاني: نطاق خصومة التحكيم وعوارضها 152
المطلب الأول: نطاق خصومة التحكيم 152
الفرع الأول: النطاق الشخصي لخصومة التحكيم..... 152
الفرع الثاني: النطاق الموضوعي لخصومة التحكيم..... 157
المطلب الثاني: عوارض خصومة التحكيم..... 163
الفرع الأول: انقطاع الخصومة ووقفها 163
الفرع الثاني: إنهاء الخصومة بغير حكم في الدعوى 171
المبحث الثالث: القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع وإجراءات الخصومة .. 177
المطلب الأول: القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع..... 177
الفرع الأول: القواعد الواجبة التطبيق في التحكيم مع التفويض بالصلح . 178
الفرع الثاني: القواعد القانونية الموضوعية الواجبة التطبيق في التحكيم العادي..... 180
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على الإجراءات 184
المبحث الرابع: الإثبات أمام المحكمين واتخاذ التدابير الوقتية أو التحفظية 188
المطلب الأول: الإثبات أمام هيئة التحكيم 189
الفرع الأول: القواعد العامة للإثبات أمام هيئة التحكيم..... 189
الفرع الثاني: أدلة الإثبات أمام المحكمين..... 192
الفرع الثالث: قواعد خاصة في إجراءات الإثبات أمام هيئة التحكيم..... 194

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: التدابير الوقتية والتحفظية في التحكيم..... 198
الفرع الأول: ماهية وشروط التدابير الوقتية والتحفظية في التحكيم..... 198
الفرع الثاني: التدابير الوقتية والتحفظية في القانون الأردني 203

الفصل الرابع

حكم التحكيم

المبحث الأول: ميعاد إصدار حكم التحكيم وإجراءات وشروط صدوره..... 210
المطلب الأول: ميعاد صدور الحكم المنهي للخصومة 211
الفرع الأول: الميعاد الاتفاقي لإصدار الحكم..... 211
الفرع الثاني: عدم اتفاق الأطراف على ميعاد لصدور الحكم..... 212
الفرع الثالث: أثر انقضاء الميعاد دون صدور حكم 214
المطلب الثاني: المداولة لإصدار حكم التحكيم..... 215
الفرع الأول: ماهية المداولة وسريتها..... 216
الفرع الثاني: ضرورة اشتراك كافة المحكمين في المداولـة والتصـويت على الحكم..... 218
المطلب الثالث: شروط صحة حكم التحكيم وبياناته وإجراءات صدوره 219
الفرع الأول: الشروط المتعلقة بموضوع الحكم..... 219
الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بشكل الحكم ومضمونه..... 221
الفرع الثالث: النطق بالحكم وتبليغه 231
المبحث الثاني: آثار حكم التحكيم..... 233
المطلب الأول: حيازة حكم التحكيم حجية الأمر المقضي به 233
الفرع الأول: ماهية حجية الأمر المقضي به..... 233
الفرع الثاني: تعلق حجية الحكم بالنظام العام 236
المطلب الثاني: استنفاد ولاية هيئة التحكيم..... 236
الفرع الأول: مضمون استنفاد هيئة التحكيم لولايتها 237
الفرع الثاني: الأحكام التي تستنفد فيها هيئة التحكيم لولايتها..... 237
المطلب الثالث: استثناءات مبدأ استنفاد هيئة التحكيم لولايتها..... 238

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: تفسير حكم التحكيم 238
الفرع الثاني: تصحيح الأخطاء المادية في حكم التحكيم 243
الفرع الثالث: إصدار الحكم الإضافي 246
المبحث الثالث: دعوى بطلان حكم التحكيم 251
المطلب الأول: ماهية دعوى بطلان حكم التحكيم وطبيعتها القانونيـة وحـالات البطلان 252
الفرع الأول: مفهوم دعوى بطلان حكم التحكيم 253
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لدعوى بطلان حكم التحكيم 256
الفرع الثالث: حالات البطلان 257
المطلب الثاني: التنظيم القانوني لأصول دعوى بطلان حكم التحكيم 264
الفرع الأول: شروط دعوى البطلان والمحكمة المختصة بنظرها والتنازل عنها 265
الفرع الثاني: مشتملات وبينات لائحة دعوى بطلان حكم التحكيم 267
الفرع الثالث: بيانات أوراق التبليغ والجهة المختصة بإجرائه 268
الفرع الرابع: إجراءات قيد دعوى البطلان 269
الفرع الخامس: الفصل في دعوى بطلان حكم التحكيم 273
المبحث الرابع: تنفيذ حكم التحكيم 277
المطلب الأول: منح القوة التنفيذية لأحكام التحكيم الوطنية 277
الفرع الأول: الاختصاص بإصدار الأمر بتنفيذ الحكم 278
الفرع الثاني: إجراءات طلب التنفيذ 278
الفرع الثالث: فصل محكمة التمييز في الطلب 281
المطلب الثاني: تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في الأردن 283
الفرع الأول: مفهوم حكم التحكيم الأجنبي 284
الفرع الثاني: شروط تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي 288
الفرع الثالث: آلية وإجراءات تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي 291
الفرع الرابع: حالات رفض تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في الأردن 296

المراجع 305

www.daralthaqafa.com

استهلال

تعترف الأنظمة القانونية بإمكانية تحقيق الحماية القضائية للحقوق المعتدى عليها بوسائل أخرى دون اللجوء إلى قضاء الدولة، ومن أبرز هذه الوسائل التحكيم الذي بموجبه يستغني أطراف العلاقة القانونية عن قضاء الدولة ويتفقون على عرض منازعاتهم على هيئة تحكيم يختارونها للفصل في المنازعة ويحددون صلاحياتها، ويختارون القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع وإجراءات خصومة التحكيم، وصولاً إلى حكم تحكيم عادل ينتهي النزاع به ويحوز حجية الأمر المقضي به، إضافة للمزايا التي يتمتع بها التحكيم بشكل عام. من هنا سن المشرع الأردني قانون التحكيم مقتدياً بأكبر وأبرز الأنظمة القانونية التي تبنت نظام التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات.

وقد عملنا في هذا الكتاب على شرح نصوص قانون التحكيم الأردني رقم 31 لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2018 والذي ميز به المشرع الأردني قانون التحكيم الأردني عن القوانين المقارنة بتعديلات استدعتها الضرورات العملية والاجتهادات التي توصل إليها القضاء الأردني، مستدركاً نقاط الغموض والقصور. وقد استعنا في إعداد هذا الكتاب بجهود ومؤلفات كبار المؤلفين ذوي الاختصاص في التحكيم التجاري وبالأوراق البحثية المقدمة من طلبة الدكتوراه في القانون الخاص بجامعة مؤتة، متناولين فيه: ماهية التحكيم واتفاق التحكيم وتشكيل هيئة التحكيم وإجراءات خصومة التحكيم وما يجب احترامه من ضمانات التقاضي الأساسية خلال نظر النزاع وانتهاءً بإصدار حكم التحكيم وتنفيذه.

آملين من الله العلي القدير أن يخدم هذا الكتاب الطلبة في المرحلة الجامعية الأولى وكذلك مرحلة الدراسات العليا ويساعدهم في فهم قواعد وأحكام التحكيم التجاري على المستوى الوطني ويحقق لهم ولنا الغاية المرجوة منه.

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

تمهيد

من المؤكد أن التحكيم ليس وليد اللحظة بل يعود أصله إلى زمن بعيد حتى قبل ظهور الدولة بمفهومها ونظامها الحالي، إلا أنه بحكم التطور الذي طال كافة مجالات الحياة نجد أن اللجوء للتحكيم أصبح أوسع وأشمل من ذي قبل. ذلك أن القضاء هو الطريق الطبيعي لحل النزاعات وفضها وإرساء العدالة في المجتمع، إلا أنه تبعاً لتطور الحياة الاقتصادية والتجارية وتطور العلاقات التجارية المحلية الدولية، برزت الحاجة لإيجاد وسائل بديلة عن القضاء تحكمها إرادة الأطراف يتم اللجوء إليها لفض النزاعات بينهم، ومن أهمها التحكيم الذي يعد أداةً اتفاقيةً فعالة لتحقيق العدالة، يلجأ إليها أطراف العلاقات القانونية لحل ما ينشأ بينهم من نزاع بصددها لحله بعيداً عن القضاء، دون إلغاء دور القضاء الذي يتمتع بسلطة الأمر والرقابة على إجراءات التحكيم والحكم الصادر بصدده.

ونظراً لاتساع آفاق التحكيم على مختلف العلاقات الاقتصادية وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ونظراً لأن اللجوء إلى القضاء الوطني لم يعد الوسيلة الفعالة لاقتضاء الحقوق، لما يتضمن من مماطلة ومراوغة وتعطيل لتحصيل الحقوق، وهذا ما أثبته الواقع العملي، فقد بات من المفضل لأطراف العلاقات القانونية اللجوء إلى التحكيم لما يحققه من استقرار المراكز القانونية للخصوم وذلك بتجنب إطالة إمد النزاع، من خلال السرعة في الفصل فيه والمحافظة على سرية أعمالهم لا بل حتى ماهية منازعاتهم. فضلاً عما يمثله التحكيم من أداة اتفاقية لتحقيق العدالة، بناءً على اتفاق أطراف النزاع على طرح ما ينشأ من نزاعات نتيجة علاقاتهم القانونية على هيئة تحكيم يتم اختيار أعضائها من قبلهم لتفصل في هذه النزاعات بدلاً من أن يفصل فيها قضاء الدولة.

ولذلك حرصت أغلب الدول على وضع تنظيم قانوني خاص بالتحكيم، بينت فيه كافة الإجراءات والقواعد التي يجب اتباعها، بدءاً من الاتفاق على التحكيم وما يجوز طرحه على التحكيم من منازعات ومروراً بإجراءات خصومة التحكيم وما تستوجبه من ضمانات وتطبيق القواعد القانونية الإجرائية والموضوعية على النزاع المطروح على هيئة التحكيم وانتهاء بإصدار حكم التحكيم وتنفيذه.

www.daralthaqafa.com

وبناءً على ما تقدم فقد نظم المشرع الأردني التحكيم في قانون التحكيم رقم 31 لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2018، والذي يمثل الشريعة العامة للتحكيم تاركاً لأطراف العلاقة القانونية ووفقاً لمبدأ سلطان الإرادة الاتفاق على ما يشاؤون من إحالة ما ينشأ بينهم بالفعل من نزاع وعرضه على هيئة تحكيمية يختارونها لتفصل فيه بحكم وفق قواعد إجرائية وموضوعية يختارونها، وبما لا يخالف النظام العام والآداب. كما ساهم القضاء الأردني من خلال اجتهادات قضائية متميزة في تكريس قواعد متقدمة في مجال التحكيم في النزاعات التجارية والاقتصادية الوطنية منها أو الأجنبية، سواء تلك التي نشأت بين الأفراد أم بين الأفراد والشركات، وكذلك تلك التي تنشأ بين أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص.

ونظراً لأهمية التحكيم التجاري ودوره في تطوير العلاقات التجارية المحلية والدولية بشكل خاص لما فيه من مسايرة لما هو معمول به لدى أغلب الدول المتقدمة فقد حرصت الدول ذات النظم القانونية المعاصرة على وضع تنظيم خاص بالتحكيم أفردت له قانوناً خاصاً، تبنت فيه أغلب القواعد وأحكام التحكيم الواردة في القانون النموذجي للتحكيم الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونسيترال- UNICITRAL)، والذي أقرته الأمم المتحدة سنة 1985، ومن هذه الدول مصر التي أصدرت قانوناً جديداً مستقلاً للتحكيم في المواد المدنية والتجارية وهو القانون رقم 27 لسنة 1994، وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي تبنى فيها المشرع القانون النموذجي في قانون التحكيم رقم 4 لسنة 2008، كما نظم المشرع الأردني التحكيم من خلال تبنيه أغلب نصوص القانون النموذجي، وأصدر القانون رقم 31 لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2018 والذي يمثل الشريعة العامة للتحكيم في المواد المدنية والتجارية، والذي سيكون محور دراستنا في هذا الكتاب.

ونظراً لأهمية التحكيم كوسيلة لفض النزاع وما يتمتع به من مزايا، فقد حاولنا في هذا الكتاب دراسة قواعد وأحكام قانون التحكيم الأردني إلى جانب ما ذهب إليه الاجتهاد القضائي الأردني والمقارن أحياناً، من خلال البحث والتحليل لماهية التحكيم واتفاق التحكيم وتكوين هيئة التحكيم وما يترتب عليها من واجبات وكذلك ما يعترض عملها من طوارئ، ونظامه الإجرائي خلال خصومة التحكيم وضمانات التقاضي الأساسية التي تكفل لأطراف النزاع الوصول إلى حكم عادل ينتهي به نزاعهم

www.daralthaqafa.com

وحتى صدور حكم التحكيم يحوز حجية الأمر المقضي به ولا يطعن فيه إلا بدعوى البطلان التي جاء بها قانون التحكيم، وأخيراً آلية تنفيذ حكم التحكيم الوطني أو الأجنبي في المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد قسمنا هذا الكتاب إلى خمسة فصول وعلى النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: ماهية التحكيم.

الفصل الأول: اتفاق التحكيم.

الفصل الثاني: هيئة التحكيم.

الفصل الثالث: إجراءات التحكيم.

الفصل الرابع: حكم التحكيم.